أزمة النزوح الداخلي في العراق ما بعد احتلال الموصل حزيران ٢٠١٤: الاسباب والحلول المستدامة

أ.د. فهد مزبان خزار الخزار

جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي

المقدمة

النازحون داخل دولهم هم اشخاص او مجموعات اضطروا او اجبروا على مغادرة اماكن اقامتهم المعتادة او الفرار لتفادي نزاع مسلح او حالات عنف عام او انتهاكات لحقوق الانسان او كوارث طبيعية... ولم يجتازوا الحدود السياسية للدولة.

ان النزوح الداخلي في العراق غالبا ما كان يرتبط بالهروب من العنف او نزاع مسلح لاسيما في المناطق التي اضحت خارج سيطرة الدولة بعد احتلالها من تنظيم داعش الارهابي او المناطق التي تكون سطوة الدولة فيها ضعيفة وبالنتيجة تعجز عن حماية مواطنيها. وذكرت دراسة للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)ان ما يقارب من (٧٠%) من النازحين في العراق كانوا مجبرين على ترك منطقتهم الاصلية كنتيجة للعنف او العنف الطائفي او التهديد بالعنف.

يعد سقوط الموصل، ثاني أكبر مدن العراق، في العاشر من يونيو/حزيران ٢٠١٤ بيد "داعش" الحدث الأسوأ على مستوى الوضع الإنساني في العراق بسبب موجة النزوحالتي ضربت عددا من المدن بعد انسحاب الجيش العراقي وتركه للمواقع العسكرية مع الأسلحة والآليات التي استولى عليها التنظيم فيما بعد واحتلاله لبقية المناطق المحيطة بالموصل الواحدة بعد الأخرى.

وتقدر مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئينأن هناك ما يقارب (١,٩) مليون عراقي نازح داخليا "، وأكثر من (٢) مليون في الدول المجاورة وما يقارب من (٢٠٠) الف في دول بعيدة. وبعبارة اخرى فان هناك واحد من كل تسعة عراقيين اما ان يكون شخصا نازحا داخليا او شخصا غادر العراق.

مشكلة البحث واسئلته: تكمن مشكلة البحث الرئيسة بالاتي: ما العوامل والاسباب التي ادت الى تباين التوزيع المكاني للسكان النازحين داخليا"؟ وماهي الاثار المترتبة عليها؟ وما الاجراءات و السياسات التي اعتمدتها الحكومة والجهات المعنية للحد منها ووضع حلول مستدامة لها؟

اهداف البحث: تتمثل اهداف البحث بما يلي:

١- دراسة اسباب ظاهرة نزوح السكان داخليا في العراق ما بعد عام ٢٠١٤ ودوافعها الرئيسة.

٢- تحليل تباين التوزيع المكاني للنازحين والعوامل المؤثرة فيه.

٣- دراسة الاثار الناجمة عن ظاهرة النزوح على السكان النازحين انفسهم وعلى المحافظات المستضيفة لهم.

٤- التوصل لألية حلول مستدامة تأخذ بنظر الاعتبار الدمج بين ما هو انساني وانمائي من السياسات والاجراءات.

فرضية البحث: يستند البحث على التحقق من صحة الفرضيات الرئيسة التالية:

١- لقد كان لسيطرة تنظيم داعش او ما يعرف بالدولة الاسلامية في العراق والشام على ثلاث محافظات في وسط وشمال العراق وما ترتب عليها من عمليات عسكرية قامت بها الحكومة المركزية لتحريرها العامل الابرز لنزوح السكان داخليا في العراق ما بعد عام ٢٠١٤.

٢- ترتب على طاهرة النزوح الداخلي العديد من الاثار والتداعيات على السكان النازحين انفسهم وعلى المجتمعات المستضيفة لهم تحتاج الى حلول من قبل الحكومة للحد من اثارها.

٣- ان من ابرز مستلزمات وضع ستراتيجية مستدامة لحل ازمة النزوح الداخلي في العراق، هي تعميق الربط بين ما هو انساني وانمائي من الاجراءات، والذهاب ابعد من المفهوم التقليدي الذي يقتصر على تلبية الحاجات الانسانية الاساسية.

حدود البحث: تعد فكرة تحديد مجال البحث من اهم خطوات البحث العلمي لكونها تسهل على الباحث العمل على اساس علمي سليم أولا" وتمكنه من الوصول الى النتائج المتوخاة ثانيا"، وبالنظر لأهمية هذا الموضوع تتحدد منطقة الدراسة مكانيا" بالحدود السياسية للعراق، وزمانيا" بالمدة الممتدة من عام ٢٠١٤ ولغاية ٢٠١٦.

أولا": ماهية النزوح الداخلي: إشكالية تحديد المفهوم وتداخلاته:

يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات من الخطوات الهامة التي يجب ان يقوم عليها أي بحث علمي وذلك لان التعريف هو الخطوة المنطقية الاولى لتحديد الماهية التيتحدد الاتجاه الذي يسير فيه ذلك البحث.

ان الدلالات الاصطلاحية لمفهوم النزوح تتداخل مع مفاهيم اخرى كاللاجئ، المهاجر، ولأجل فك التداخل لابد من التعرف على المعنى التفسيري لكل مفهوم وفقا" لما اقرته الامم المتحدة بموجب اتفاقياتها او مبادئها التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي والمستندة الى القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الانساني.

يعرّف نزوح السكان (Population Displacement) بأنه حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة، ويتم النزوح رغماً عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة، كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف والتصحر أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر طمعاً في الخلاص من تلك الظروف. (١)

ويُقصد بالنازحين داخليا"(الاشخاص المشردين داخلياً) Internally displaced people وفقا" للمبادئ التوجيهية الصادرة عن الامم المتحدة: الأشخاص أو جماعات الأشخاص الذين أُكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سعياً لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة. (٢)

ينبغي في ضوء التعريف المذكور اعلاه توافر شرطين اساسيين لحدوث حالة النزوح، هما:

١-الحراك القسري أو غير الارادي (الاضطراري)، والذي لا يترك أي خيار اخر للأفراد سوى الرحيل او الهرب من مكان سكناهم.

٢- ان لا يتجاوز هذا الحراك الحدود السياسية للدولة، أي انه اضطرار الفرد الى الفرار من مكان سكناه الى اماكن اخرى داخل حدود بلاده.

بينما يعرف اللاجئ وفقا لنص المادة الاولى من اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ بأنه: (الشخص الذي يوجد خارج بلد جنسيته او بلد اقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، او الدين، او القومية، او الانتماء الى طائفة اجتماعية معينة، او الى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف او لا يريد ان يستظل بحماية ذلك البلد او العودة اليه خشية التعرض للاضطهاد).(٣)

وحتى يكون الشخص لاجئا"، وفق التعريف اعلاه، لابد وان تتوافر فيه عدة شروط:

١-الخوف من التعرض للاضطهاد بإحدى الاسباب الواردة في التعريف اعلاه.

٢- لا يصبح شخصا" لاجئا" الا عندما يتجاوز الحدود السياسية لبلده.

٣- يحصل الشخص على وضع لاجئ قانونيا" وفقا" لوثيقة دولية، ولا توجد مثل هذه الوثيقة لتحديد وضع النازح داخليا".

اما المهاجرون: فهم أشخاص يختارون الانتقال ليس بسبب تهديد مباشر بالاضطهاد أو الموت، بل لتحسين حياتهم بشكل أساسي من خلال إيجاد العمل أو في بعض الحالات من أجل التعليم أو لمّ شمل العائلة أو أسباب أخرى. وعلى عكس اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة إلى وطنهم بأمان، لا يواجه المهاجرون مثل هذه العوائق للعودة. فإذا اختاروا العودة إلى الوطن سيستمرون في الحصول على الحماية من حكومتهم.(٤)

وعليه، تتعامل الدول مع المهاجرين بموجب قوانينها وإجراءاتها الخاصة بالهجرة، ومع اللاجئين بموجب قواعد حماية اللاجئين واللجوء المحدّدة في التشريعات الوطنية والقانون الدولي على حد سواء. وتتحمل الدول مسؤوليات محددة تجاه أي شخص يطلب اللجوء على أراضيها أو على حدودها. وتساعد المفوضية الدول على التعامل مع مسؤولياتها في حماية طالبي اللجوء واللاجئين. وبالرغم من ان النازحين داخل بلدانهم ليسوا موضوعاً لاتفاقية خاصة بهم مثلما هو الحال مع اللاجئين، إلا أنهم يتمتعون بالحماية بموجب عديد من القوانين، وخاصة القوانين الوطنية وقانون حقوق الإنسان، كما يتمتعون بحماية القانون الدولي الإنساني في حالة ما إذا كانوا في بلد يجري فيه نزاع مسلح. ويمكن ايجازها بالاتي: (٥)

أ ــ القوانين الوطنية: اغلبية النازحين داخلياً هم من رعايا الدول التي وجدوا أنفسهم فيها، وهم بذلك يتمتعون بالحماية الكاملة للقانون الوطني، والحقوق المكفولة لمواطني هذه الدولة من دون أي تمييز مجحف ناتج عن واقع نزوحهم.

ب ــ القانون الدولي لحقوق الإنسان: يوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان أيضاً حماية مهمة للنازحين داخل بلدهم، وهو يسري في أوقات السلم وفي حالات النزاع المسلح على السواء، ويهدف القانون إلى منع النزوح وكفالة الحقوق الأساسية للنازحين حال حدوثه. ويُعد الحظر المفروض على التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو

المهينة، والحق في التمتع بالممتلكات في سلام والتمتع بالسكن والحياة الأسرية ذا أهمية خاصة لمنع النزوح. كما أن الحق في السلامة الشخصية والحق في وطن وفي الغذاء والمأوى والتعليم والعمل تقدم حماية جوهرية في أثناء النزوح. والعديد من هذه الحقوق لها صلة أيضاً بقضية العودة.

ج ــ القانون الدولي الإنساني: يسري القانون الدولي الإنساني في حالات النزاع المسلح، سواء كان النزاع دولياً أم غير دولي. وإذا كان النازحون داخل بلدهم موجودين في دولة طرف في نزاع مسلح، فإنهم يعدون مدنيين ويحق لهم التمتع بالحماية المكفولة للمدنيين، بشرط ألا يكونوا مشتركين في الأعمال العدائية.

ويمكن للقواعد العامة للقانون الدولي الإنساني التي تكفل الحماية للمدنيين أن تعمل على منع النزوح لو أنها لاقت الاحترام الملائم، كما يمكن أن توفر الحماية في أثناء النزوح حال وقوعه. وفيما يلي القواعد ذات الصلة:[٦]

- قواعد القانون الدولي التي تحظر الهجمات المباشرة على المدنيين والاعيان المدنية، أو الهجمات العشوائية.
- يحظر القانون الدولي الإنساني تجويع السكان المدنيين و تدمير الأعيان المدنية التي لا غنى عنها لبقاء السكان على قيد الحياة.
- الحظر المفروض على العقاب الجماعي الذي يتخذ غالباً شكل تدمير المساكن.
- القواعد التي تفرض على الأطراف السماح لشحنات الإغاثة بالوصول إلى المدنيين الذين في حاجة إليها.
- يحظر القانون الدولي الإنساني صراحة إجبار المدنيين على ترك محال إقامتهم ما لم يكن ذلك ضرورياً لسلامتهم أو لضرورات امنية او عسكرية قاهرة.
- يلزم القانون الدولي الانساني جميع الدول اتخاذ التدابير الممكنة لضمان توفير ظروف مرضية للمدنيين المشردين من حيث المأوى والنظافة العامة والصحة والسلامة والتغذية، والا يتم فصل افراد الاسرة الواحدة عن بعضهم البعض.

والسياق الوحيد الذي يتناول فيه القانون الدولي الإنساني صراحة مسألة العودة هو سياق "النزوح الشرعي"، أي إجلاء السكان لأسباب تتعلق بالأمان أو لضرورة عسكرية ملحة. ففي هذه

الحالات يجب إعادة السكان النازحين إلى ديارهم فور توقف الأعمال العدائية. ويمكن أن يصبح حق العودة "ذا أولوية" إذا كان النزوح تعسفياً.

تهدف هذه القوانين الى توفير الحماية الاساسية التي من شأنها منع النزوح، وحماية السكان اثناء النزوح، ومساعدتهم في العودة الى ديارهم.

ثانيا": التباين المكاني لظاهرة النزوح السكاني الداخلي في العراق للمدة ما بعد عام ٢٠١٤:

يعد عام ٢٠١٤ الأسوأ على مستوى الوضع الإنساني في العراق بسبب موجة النزوح السكاني التي ضربت عددا من المدن في شمال ووسط وغرب العراق بعد سيطرة مسلحي تنظيم " داعش" او ما يعرف (بالدولة الاسلامية في العراق والشام) عليها.

ووفقا" لتقديرات مصفوفة تتبع النزوح صادرة عن المنظمة الدولية للهجرة (IOM) يبلغ عدد الافراد النازحين داخليا" في العراق (٣،٠٦٤،١٤٦) للمدة (كانون الثاني ٢٠١٤ لغاية كانون الاول ٢٠١٦)، موزعين على (١٠٦) قضاء" و (٣،٧١١) موقعا" في العراق. وللفترة نفسها حددت المصفوفة (١،٢٧٣،٨٢٤) فردا" من السكان النازحين العائدين الى ديارهم.[٧] في حين تقدر الامم المتحدة (UN) عدد النازحين داخليا" في العراق (٣،٢) مليون نازح، وان هنالك أكثر من (٨) ملايين شخص في حاجة الى مساعدات انسانية.[٨]

وعند استعراض التوزيع النسبي للسكان النازحين حسب مكان نزوحهم، جدول (١)، يتضح ان سبعة محافظات تستضيف(٨٣,٦%) من مجموع السكان النازحين في العراق، هي: بغداد (١٣,٥%)، ودهوك (١٢,٩%)، و نينوى (١٢,٢%)، و كركوك (١١,٨%)، و أربيل (١١,٦%)، والانبار(١١,٦%)، وصلاح الدين (١٠%). بينما استضافت أحدى عشر محافظة اخرى (١٦,٤%) من مجموع السكان النازحين، هي: السليمانية (٥%)، و ديالى (٢,٦%)، وبابل (١,٥%)، و النجف (٢,٥%)، و كربلاء(٢,٢%)، و القادسية (٠,٨%)، و واسط (٠,٨%)، البصرة (٠,٣%)، وميسان (٠,٢%)، والمثنى (٠,٢%)، وذي قار (٠,٣%).

ومما تجدر الاشارة اليه، ان مجمل السكان النازحين هم من ثمانية محافظات من مجموع محافظات العراق الثمانية عشر، جدول (٢)، بيد أن غالبية السكان النازحين هم في الاصل من ثلاث محافظات، هي: نينوى والانبار وصلاح الدين، اذ استحوذت على نسب (٤٠%) و (٣٢%) و (١٥%) على التوالي عام ٢٠١٦.

ويتوقع تفاقم ازمة النازحين بشكل كبير خلال المرحلة المقبلة نظرا" لتزايد اعداد النازحين الفارين من مناطق القتال ورداءة الطقس، الى جانب صعوبة ايجاد اماكن لإيواء النازحين الجدد. اذ اعلنت الحكومة العراقية نزوح (١٨١،٠٠٠) شخص من الجانب الغربي لمدينة الموصل منذ انطلاق العمليات العسكرية في فبراير / شباط ٢٠١٧ لاستعادته من قبضة تنظيم داعش.(٩)

بينما اشار تقرير الوضع الانساني الصادر عن مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في العراق انه للفترة ما بين ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ٢٠١٦ ولغاية ١١ أذار / مارس ٢٠١٧ نزح ما مجموعه (٢٩٢,٨٤٨) شخصا" من الموصل، وقد عاد منهم (٦٨,٥٥٠) شخص الى مناطقهم الاصلية. واعتبارا" من ١١ أذار / مارس هنالك (٢٢٤,٢٩٨) نازح يعيشون في مواقع النزوح والمخيمات نتيجة للازمة الانسانية في الموصل، ويشكل هذا العدد الاكبر للنازحين منذ بدء العمليات العسكرية.(١٠)

وعليه، فقد كانت ازمة النازحين الحدث الابرز بعد الابادة الجماعية والمجازر التي ارتكبها تنظيم داعش بحق المواطنين العراقيين لاسيما ما تعرض له الايزيديون والمسيحيون والمسلمون الشيعة بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مدينة الموصل، اذ بدأت موجات النزوح بشكلها الابرز، وان لم تكن هي التجربة الاولى للتنظيمات الارهابية التي تطلق على نفسها تسمية(التنظيمات الاسلامية الجهادية) كتنظيم القاعدة في تهجير المخالفين لهم، وقتلهم وسبي نسائهم خصوصا" من الاقليات، وتفاقمت الظاهرة مع بدء العمليات العسكرية للحكومة العراقية لاستعادة اراضيها من سيطرة مقاتلي داعش، لذا وصفت موجة النزوح بأنها اكبر عملية نزوح في تاريخ العراق الحديث، اذ لم يشهد العراق مثيلا لها الا في عام ١٢٥٨ للميلاد عندما احتل المغول بغداد.

جدول (١)

التوزيع النسبي للسكان النازحين حسب مكان النزوحللمدة (كانون الثاني ٢٠١٤ لغاية كانون الاول ٢٠١٦)

مكان النزوح (المحافظة)	عدد السكان النازحين / عائلة	عدد السكان النازحين / فرد	النسبة (%) من المجموع
بغداد	٦٨،٨٠٦	٤١٢،٨٣٦	%١٣,٥
دهوك	٦٥،٩٠٣	٣٩٥،٤١٨	%١٢,٩
اربيل	٥٩،٥٥٨	٣٥٧،٣٤٨	%١١,٦
كركوك	٦٠،٤٤٧	٣٦٢،٦٨٢	%١١,٨
نينوى	٦٢،٠٩٨	٣٧٢،٥٨٨	%١٢,٢
الانبار	٥٩،٣٢٣	٣٥٥،٩٣٨	%١١,٦
صلاح الدين	٥٠،٩٠٥	٣٠٥،٤٣٠	%١٠
السليمانية	٢٥،٣٤٧	١٥٢،٠٨٢	%٥
ديالى	١٣،٢٨٦	٧٩،٧١٦	%٢,٦
بابل	٧،٩٠٩	٤٧،٤٥٤	%١,٥
النجف	١٣،١٠٧	٧٨،٦٤٢	%٢,٥
كربلاء	١١،٠٤٠	٦٦،٢٤٠	%٢,٢
قادسية	٤،٠٠١	٢٤،٠٠٦	%٠,٨
واسط	٤،١٨٨	٢٥،١٢٨	%٠,٨
بصرة	١،٧٢٠	١٠،٣٢٠	%٠,٣
ميسان	٨٩٠	٥،٣٤٠	%٠،٢
مثنى	٧٩٧	٤،٧٨٢	%٠,٢
ذي قار	١،٣٦٦	٨،١٩٦	%٠,٣
المجموع	٥١٠،٦٩١	٣،٠٦٤،١٤٦	%١٠٠

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة – العراق، مصفوفة تتبع النزوح، الجولة (٦٠)، كانون الاول ٢٠١٦، ص٣.

جدول (٢)

التوزيع النسبي للسكان النازحين حسب مكان الاصل (محافظة الاصل) للمدة (كانون الثاني ٢٠١٤ لغاية كانون الاول ٢٠١٦)

مكان الاصل (المحافظة)	عدد السكان النازحين	النسبة (%) من المجموع
الانبار	٩٧٩،١٥٢	%٣٢
بابل	٢٨،٩٢٦	%١
بغداد	٤٤،٥٥٦	%١
ديالى	١٠٧،٦٦٤	%٤
اربيل	١٧،٠٦٤	%١
كركوك	١٨٢،٩٧٦	%٦
نينوى	١،٢٣٥،١٦٦	%٤٠
صلاح الدين	٤٦٨،٦٤٢	%١٥
المجموع	٣،٠٦٤،١٤٦	%١٠٠

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة – العراق، مصفوفة تتبع النزوح، الجولة (٦٠)، كانون الاول ٢٠١٦، ص٣.

ثالثاً: الاثار الناجمة عن ازمة النزوح الداخلي في العراق:

للنزوح الداخلي في العراق تداعيات كبيرة على مختلف مناحي الحياة للسكان النازحين وللمحافظات المستقبلة والمضيفة لهم، فهناك اعباء واثار أمنية تتعلق بالأعداد الكبيرة التي تستقبلها هذه المحافظات ومسألة تنظيمها وادارتها والتعامل معها، واقتصادية تعود لتأمين إغاثات غذائية وصحية وملاجئ أمنة وتعليم ومراكز خدمية لأسر وأطفال النازحين، وكذلك اعباء اجتماعية تفرضها حالة السكان النازحين وكيفية اندماجهم وتعاطيهم مع ظروفهم الجديدة وسكان المدن والمحافظات الجديدة.

ويمكن ان نوجز ابرز هذه الاثار والتداعيات على السكان النازحين والمحافظات المستقبلة لهم، بالاتي:

١- لا ممرات امنه للنزوح: أضحى السكان في مناطق النزاعات المسلحة وما يجاورها جزء من العمليات العسكرية، حيث يتعمد تنظيم داعش الاحتفاظ بالسكان المحللين كدروع بشرية، ويمنعهم من الخروج الى مناطق امنة. وبالرغم من اعلان الحكومة العراقية عن وجود ممرات امنة لخروج السكان المحليين الا ان ذلك لا يعني بالضرورة ان تلك الممرات هي بالفعل امنة وسالكة لجميع من يريد الخروج من مناطق النزاع. فقد تنبه تنظيم داعش واغلق من جانبه الممرات التي تشكل خلاصا من سيطرته، ولا يخرج المواطنون المدنيون الا بالكاد، ومن خلال دفع فدية لبعض افرادالتنظيم او رشا لأخرين لتهريبهم سرا". وفي تقرير يومي عن الاحداث في العراق، أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، احتجاز تنظيم "داعش" في ٤ أب / اغسطس ٢٠١٦ نحو (٣٠٠٠) شخص حاولوا الفرار من قراهم في محافظة كركوك، وأعدموا ١٢ منهم أثناء محاولتهم الوصول إلى مدينة كركوك، بعيدا" عن مناطق الصراع الساخنة.(١١)

٢- لا تتناسب المخيمات من حيث اعدادها والخدمات المقدمة فيها مع اعداد النازحين واحتياجاتهم الانسانية: بما ان السكان النازحين فروا من مناطق سكناهم بصورة مفاجئة واضطرارية، هربا" من سطوة مقاتلي داعش ومن العمليات العسكرية التي تشنها الحكومة العراقية لاستعادة الاراضي الخاضعة لهم، ومن دون اية استعدادات بسيطة لرحلة النزوح، فإنهم الآن يواجهون ظروفا قاهرة تتمثل بعدم توفر ابسط المقومات الاساسية للحياة في المخيمات المعدة لاستقبالهم. فخلال الفترة ما بين يوليو / تموز ونوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٦ زارت منظمة العفو الدولية مئات الالاف من الاشخاص النازحين داخليا" حيث وصفت الاسر المعاناة التي يتعرضون لها في السكن في مخيمات مؤقتة لا تتوافر بها ابسط مستلزمات الحياة سوى مساعدات انسانية غير كافية. (١٢) كذلك فأن هناك قيودا على حريتهم في الحركة لدواعي امنية خوفا" من نزوح واختفاء إرهابيي داعش بين النازحين المدنيين، ونتيجة لذلك يظلون محاصرين في داخل المخيمات ولا يسمح لهم بمغادرتها، وعليهم بالتالي ان يعتمدوا على الاعانات التي توزع عليهم. وقد عبرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ١١ أذار / مارس ٢٠١٦ عن مخاوفها ازاء التوجه المتزايد نحو نقل السكان العراقيين النازحين

حديثا" الى المخيمات قسرا"، حيث تفرض قيود على حرية تحركهم بطريقة لا تتناسب مع أي مخاوف مبررة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأمن.(١٣)

وتبرر الحكومة العراقية إجراءاتها المتشددة تلك بدواعي امنية خوفا" من تسلل بعض ارهابيي داعش بين السكان النازحين وتنفيذهم لأعمال ارهابية لاسيما مع تبني التنظيم ستراتيجية جديدة في ادارته للصراع مع الحكومة العراقية لاسيما بعد فقدان سيطرته على ما يقارب (٨٠%) من الارض والموارد التي سيطر عليها منذ نيسان ٢٠١٤. اطلق على هذه الاستراتيجية اصطلاحا" (الذئاب المنفردة)، حيث تستغل داعش شبكة الانترنت للتواصل مع بعض عناصرها الارهابية الذين تسللوا مع السكان النازحين او لتجنيد عناصر جديدة لغرض ضرب اهداف منتقاة وفقا" لتوقيت زمني مفاجئا.(١٤)

٣- تقييد دخول النازحين داخليا" الى الحدود الادارية لبعض المحافظات: ورغم صحة الادعاءات بأن وصول اعداد كبيرة من النازحين داخليا" يزيد من العبء على الموارد المتاحة ويمكن أن يخلق توترا" مع المجتمعات المستضيفة لهم، بيد ان هذا الاجراء الذي اتخذته بعض السلطات المحلية في تقييد ومنع دخول النازحين الى داخل حدودها يتعارض مع المبادئ التوجيهية الخاصة بالنزوح الداخلي ، اذ ينص المبدأ (١٤) أولا": (لكل مشرد داخليا" الحق في التنقل الحر وفي اختيار محل اقامته).(١٥) وبالتالي فان لدى السكان حق اساسي في السعي للفرار من مناطق العنف من خلال الانتقال الى مكان اخر ضمن حدود بلادهم. وينبغي ان تبحث السلطات المحلية الوسائل الضرورية لضمان عدم تعرض النازحين داخليا" لأي شيء مما يعوق مساعيهم لإيجاد الملاذ الامن والحماية ضمن حدود العراق.

ويذكر في هذا السياق ان بعض الحكومات المحلية تطبق (نظام الكفيل) كشرط اساسي لدخول النازحين الى داخل محافظاتهم، وهو نظام يسمح بدخول النازحين بعد تكفلهم من قبل احد السكان المحليين في خطوة أمنية للحيلولة دون حدوث أي خرق أمني ينجم عن تسلل الارهابيين مع السكان النازحين، وعلى الرغم من قرار مجلس النواب رفع نظام الكفيل لدعم الاسر النازحة وتسهيل حركة تنقلهم الا انه لازالت بعض الحكومات المحلية تطبقه مبررين تلك الخطوة بالدواعي الامنية.(١٦)

٤- افتقار النازحين الى الاوراق الثبوتية: يفتقر العديد من النازحين الفارين من المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم داعش وما تلاها من تحرك الحكومة العراقية بعملية عسكرية واسعة لاستعادتها الى الوثائق الثبوتية كهوية الاحوال المدنية وشهادة الجنسية وبطاقة السكن وعقود الملكية للأراضي والوحدات السكنية...، وتقدر بعض الاحصائيات ان (٤٤%) من العوائل النازحة في مختلف انحاء العراق تعاني من مشكلة فقدان احد افرادها او اكثر اوراقه الثبوتية[١٧]، مما ادى الى العديد من التبعات السلبية، اهمها عدم حصولهم على المساعدات، او صعوبة الحصول على فرص عمل، او الالتحاق بالمدارس والمعاهد والجامعات، وفقدانهم حقوقهم في التصويت في الاستحقاقات الانتخابية، هذا فضلا عن ان العائدين منهم سيواجهون أيضا مشكلة فقدانهم حجج اراضيهم واثبات ملكيتها.

٥- الاثار الصحية السلبية للنزوح: يتزايد انتشار الأوبئة و الأمراض البيئية نظرا لانخفاض مستوى الخدمات الصحية المقدمة في معسكرات النازحين وامتداد تأثير ذلك على المجتمعات القريبة منها مما يشكل خطورة ويزيد من تفاقم الوضع الصحي. اذ يواجه النازحون وفق تقارير منظمات الصحة العالمية الكثير من المهددات والامراض الاجتماعية، ففي اطار زيارته لمحافظة دهوك بإقليم كردستان العراق في أذار / مارس ٢٠١٥ أكد الدكتور علاء الدين العلوان، المدير الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط، إن (الوضع جِد خطير، ومن الأهمية البالغة التصدِّي فوراً للنقص في الخدمات الصحية الأساسية التي يحتاج إليها النازحون داخلياً في المجتمع العراقي. فالملايين من الرجال والنساء والأطفال يرون حياتهم تتحطم دون داعٍ، ويواجهون مستقبلاً مجهولاً. والكثير من هؤلاء الأفراد أكثر تأثراً بالمخاطر وأشد ضعفاً من غيرهم مثل الأطفال الصغار والحوامل والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن ومن يحتاجون إلى معالجات مُنقِذة للحياة لأمراضٍ مثل السرطان والسكري وأمراض القلب. وما لم تتوافر الخدمات الصحية الفعالة، ستزيد خطورة إصابتهم بالأمراض بل ووفاتهم.[١٧]

وفي تقييمها للوضع الصحي للسكان النازحين داخليا في العراق، أشارت منظمة الصحة العالمية في احدى تقاريرها (ان الوضع يبعث على القلق، وان اكثر من ٥ ملايين شخص في

العراق يحتاجون الى الخدمات الصحية) [١٨]. وقدرت المنظمة احتياجات القطاع الصحي العراقي لتلبية احتياجات السكان المتضررين بالصراع الدائر هناك إلى (٣١٤,٢) مليون دولار، لم يتوافر منها سوى (٩٥,٥) مليون دولار (بما يُعادِل ٣٠,٤%)، لتصل الفجوة التمويلية الحرجة إلى (٢١٨,٧) مليون دولار.[١٩]

ووفقا" لبيانات المنظمة العالمية للهجرة، فأن عدد النازحين من الموصل خلال الفترة ١٧ تشرين الاول / اكتوبر ٢٠١٦ الى ١٦ أذار / مارس ٢٠١٧ بلغ (٢٥٤٨٨٠) نازحا"، منهم (١٣٧٩٥٠) نازحا" من غرب الموصل لوحدها منذ ١٨ شباط / فبراير ٢٠١٧، ويبحث معظم النازحين، حسب احدث تقرير لمنظمة الصحة العالمية، عن المأوى في (حمام العليل)، وتواصل المنظمة وشركاؤها تقديم الدعم لتوفير الخدمات الصحية الاولية في مخيمات النازحين من خلال انشاء عيادات الرعاية الصحية الاولية، والمستشفيات الميدانية، وتوفير الادوية والامدادات الطبية الاخرى. وقد حددت المنظمة الاسباب التي دعتها للأعراب عن قلقها من الوضع الصحي للسكان النازحين، بالنقاط التالية: [٢٠]

أ- الامكانية المحدودة لوصول السكان الى الخدمات الصحية في المناطق المحررة حديثا" وداخل مدينة الموصل بسبب التحديات الامنية المتقلبة.

ب- النطاق الضيق لتحرك شركاء منظمة الصحة العالمية باتجاه المناطق التي أصبح الوصول اليها متاحا" حديثا" بسبب التحديات الامنية التي تجعل من الصعب عليهم القيام بدراسات استقصائية في الوقت المناسب لحالات يشتبه بأنها امراض سارية ضمن المجتمعات المتأثرة.

ج- لايزال نقص المياه الامنة لدى السكان المحصورين داخل المناطق الواقعة غرب الموصل مصدرا" للقلق، فهناك خطر محتمل لانتشار الامراض التي تنتقل بالمياه، مثل الاسهال المائي الحاد.

د- نقص الوقود وسيارات الاسعاف اللازمة لنقل المصابين والجرحى والحالات المرضية الخطرة الى خارج مدينة الموصل ، مما يحد من نطاق الاستجابة الفورية وفي الوقت المناسب لحالات الطوارئ.

٥- التداعيات الامنية لظاهرة النزوح الداخلي في العراق: تركت ازمة النزوح الداخلي اثارا" وتداعيات سلبية على السكان النازحين والمحافظات المستقبلة لهم على حد سواء، ويمكن ان نوجز ابرز هذه التداعيات والاثار الامنية، بالاتي:

أ- نتيجة الظروف المعيشية الصعبة التي يمر بها النازح من قلة الطعام وايواء عدد كبير منهم في مكان صغير لا تتوفر فيه أدنى مقومات الحياة الاعتيادية، فان هذه الظروف تدفع بهم الى خلق مشاكل وجرائم اجتماعية واقتصادية من الاعتداء والمشاجرات والسرقات...، مما يتطلب بذل جهودا" إضافية من قبل الاجهزة الامنية من اجل السيطرة على الموقف واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين.

ب- ان وجود اعداد كبيرة من المواطنين (الاصليين والنازحين) في بقعة أرض محدودة في المحافظات المستقبلة والظروف الصعبة التي يمر بها النازح يدفع بعدد منهم الى ارتكاب جرائم بحق بعضهم البعض او بحق السكان الاصليين من جرائم السرقة والاحتيال والقتل مما يؤدي الى زيادة عدد الجرائم المرتكبة وان زيادة الجرائم مؤشر خطير على عدم الاستقرار والامان مما يقلق الناس ويشعرهم بالخوف على حياتهم وممتلكاتهم،[٢١] وهذا يستدعي تكثيف الدوريات الامنية وتشديدها وخاصة عندما يكون النازحين موزعين في المدن والمحافظات العراقية وليس في مخيمات محددة.

ج- استغلال ارهابيي داعش موجة النزوح والتخفّي بين النازحين؛ لاختراق المناطق والمحافظات الامنة المستقبلة لهم للقيام بعمليات ارهابية الهدف منها زعزعة الاستقرار والامن في تلك المناطق والتغطية على خسائرهم في المعارك الدائرة في اخر معاقلهم في مدينة الموصل. ويذكر في هذا السياق ان مفارز المديرية العامة للاستخبارات والامن بالتنسيق مع الشرطة الاتحادية القوا القبض في ٢ كانون الثاني ٢٠١٧ على خمسة من أخطر قيادات داعش، بينهم المسؤول الاعلامي لما يسمى ولاية نينوى، خلال محاولتهم التسلل بين النازحين....[٢٢] وهذا يتطلب من الجهات الامنية القيام ببعض التدابير الاضافية، والتي قد يكون منها: اصدار بطاقة خاصة لجميع النازحين حتى الاطفال منهم تكون مرجعاً لإثبات الشخصية، ومعرفة مكان استقرارهم الجديد. وتشتمل على بعض معلومات هوية الاحوال المدنية، ومعلومات

بطاقة السكن الاصلية للنازحين، ومعلومات تماثلها للسكن الجديد وتحمل مع هوية الاحوال المدنية لجميع النازحين. وفتح شبكة معلومات موحدة ومترابطة في جميع العراق خاصة بهذه البطاقة، ومن خلالها يمكن معرفة التحركات المحتملة للإرهابيين المتخفين بين السكان النازحين والحد من نشاطهم الارهابي.

د- ان زيادة عدد السكان في بعض المحافظات لاسيما المستقبلة لأعداد كبيرة نسبيا" من النازحين يؤدي الى زيادة الطلب على البضائع والمواد الغذائية مما يفتح الطريق امام ضعيفي النفوس الى استغلال الوضع المتأزم بارتكاب مخالفات وجرائم اقتصادية مثل الاحتكار وتزوير الماركة والنوع وزيادة الاسعار... مما يؤثر سلبا" على الامن الاقتصادي للبلد.

٦- الاثار الاجتماعية: افرز النزوح الداخلي في العراق العديد من الاثار الاجتماعية، يمكن ان نوجز ابرزها بالاتي:

أ- تمزيق النسيج الاجتماعي بين مكونات المجتمع العراقي واطيافه المتنوعة. فمعلوم ان النازحين انما نزحوا هرباً من قتل الارهابيين لهم، ولا يخفى على احد ان النازحين انما ينتمون الى مكونات معينة يأتي المسلمين الشيعة التركمان في مقدمتهم، والشبك والايزيديين والمسيحيين، وعدد من المسلمين السنة الفارين من العمليات العسكرية، او اولئك الرافضين لتوجه الجماعات الارهابية والتكفيرية والطائفية، ومعلوم ان من احتضن مقاتلي تنظيم داعش ووفر الملاذ الامن لهم هم اغلبهم من سكان المحافظات ذات الاغلبية السنية. وطبعا هنا فان الكلام لا يشمل جميع السنة بل يشمل من ساند « داعش» من الطائفيين والبعثيين والانتهازيين. والسؤال هو كيف يمكن لهؤلاء النازحين بعد عودتهم ان يتعايشوا مع من هربوا منهم، بل شاركوا في قتلهم واستباحوا حرماتهم و اعراضهم و سلبوا ممتلكاتهم؟! الحقيقة ان هذا الامر صعب للغاية قد يحتاج الى فترة طويلة لعلاجه.

وساهم ايضا" في زيادة الفجوة بين مكونات الشعب العراقي ادعاءات بعض الساسة السنة ووسائل الاعلام من انتهاكات يقوم فيها الحشد الشعبي ضد سكان المناطق المحررة على اساس طائفي، صاحبها ادعاءات بمنع الحكومة عودة العائلات النازحة الى ديارهم، وقد أصبحت عودة

النازحين احدى المظالم الرئيسة لدى الساسة السنة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، اتهمت لقاء الدوري، عضو مجلس النواب العراقي، الاحزاب السياسية بمنع عودة العائلات النازحة الى محافظة صلاح الدين. هذا فضلا عن قيام بعض الساسة والمجاميع المسلحة ووسائل الاعلام بزرع بذور الفرقة والانقسام من خلال الترويج لمصطلحات: (تهميش السنة)، و (اجتثاث السنة) تحت مزاعم وجود صلات بتنظيم ما يسمى بالدولة الاسلامية (داعش).[٢٣] وبذلك فقد عمدت بعض الجهات المستفيدة من حالة الا استقرار السائدة حاليا" على اثارة الفتنة الطائفية بين ابناء المجتمع تحت مزاعم التهميش والاجتثاث والقتل على الهوية مما ادى الى تمزيق النسيج الاجتماعي وبالتالي ضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية.

ب- تفاقم ازمة السكن: فاقمت الحرب ضد تنظيم "الدولة الاسلامية" داعش، أزمة السكن في أنحاء عدة من العراق، في ظل وجود ما يقرب من ثلاثة ملايين نازح وعشرات آلاف المنازل المدمرة، وارتفعت حاجة البلاد للوحدات السكنية، من ٣ ملايين وحدة في حزيران ٢٠١٤، إلى ٤ ملايين وحدة في عام ٢٠١٦. وقد اكد هذا التوجه المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء العراقي (مظهر محمد صالح) في تصريح صحفي، إن (عمليات داعش في المحافظات هي العبء الجديد الذي يضاف على أزمة السكن، بسبب تعرض عشرات آلاف الوحدات القائمة إلى الضرر الجزئي والكلي جراء العمليات العسكرية المستمرة).[٢٤]

وقد اظهرت احدى الاحصائيات الخاصة بالتوزيع النسبي لنوع الوحدة السكنية التي تشغلها الاسرة النازحة، جدول (٣)، ان نسبة العوائل التي استأجرت مسكن بلغت (٦١,٣%) تلتها العوائل التي تسكن مع الاقرباء بنسبة (١٣,٦%)، تلتها العوائل التي تمتلك مسكن بنسبة (١١,٣%)، واتخذت (١٠%) من العوائل النازحة من الابنية الحكومية كالمدارس ومقرات الجيش ودوائر الدولة مكان لسكنها، في حين بلغ السكن العشوائي في الساحات المتروكة نسبة (٢,١%)، اما اقل النسب فتمثلت بالاسر التي تسكن في مخيمات اقامتها الحكومة (١,٧%).

وقد نجم عن تفاقم ازمة السكن بروز عدة اثار ومشكلات اجتماعية واقتصادية وامنية كمشكلة السكن العشوائي والتجاوز على اراضي وعقارات الدولة وارتفاع اسعار العقارات والايجارات والضغط على الخدمات والمرافق العامة وانتشار الجريمة والادمان والانحراف.

جدول (٣)

التوزيع النسبي لنوع الوحدات السكنية التي تشغلها العوائل النازحة داخليا في العراق

نوع السكن	النسبة (%)
ايجار	٦١,٣
سكن مع الاقرباء	١٣,٦
ملك	١١,٣
مباني حكومية	١٠
السكن في الساحات المتروكة (السكن العشوائي)	٢,١
المخيمات التي اقامتها الحكومة	١,٧
المجموع	%١٠٠

المصدر: جبار عبد جبيل، وقيس مجيد علوش، التباين المكاني لظاهرة الهجرة القسرية الداخلية في العراق ما عدا اقليم كردستان، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد (١٥)، جامعة بابل، اذار ٢٠١٤، ص٤٢٢.

ج- التسرب من التعليم: ان النزاع بحد ذاته ليس مبررا" مقنعا" لإغلاق فرص التعليم، بل يتحتم على الجماعات المسلحة من غير الدول واجب حماية التعليم في المناطق التي تسيطر عليها. والقانون الإنساني يفرض وجوب استمرار التعليم في حالات الطوارئ. فاتفاقية جنيف الرابعة على سبيل المثال، تجبر سلطات الاحتلال على تسهيل " العمل الملائم للمؤسسات التعليمية في المناطق المُحتلَّة. " كما تركّز الاتفاقية ذاتها على أنّه بالنِّسبة لبعض فئات الأطفال المتأثرين بالنِّزاع، " يتعين على أطراف النِّزاع ضمان تسهيل عملية تعليم (هؤلاء الأطفال) تحت أي ظرف كان".فالتعليم عامل أساسي في التمكين من أن يعيش الأطفال حياة طبيعية ممن تأثروا نتيجة النِّزاع، ولا بد من إكسابهم المهارات اللازمة للعيش. وفي الأحوال التي يقود فيها النِّزاع مع الجماعات المُسلَّحة من غير الدُّول إلى نزوح السُّكان، يُطلب من الجهة المسيطرة على المنطقة سواء أكانت السلطات المعنية أم الدَّولة أو الجماعة المُسلَّحة من غير الدُّول توفير التعليم قدر الإمكان. كما نصَّت المبادئ الإرشادية حول النُّزوح في مادتها ٢٣(١) على ضرورة

تسهيل الخدمات التعليمية " التي يتعين أن تكون متوافرة للنَّازحين...فور إتاحة الظروف لذلك." (٢٥)

لقد خلفت احداث الموصل حزيران ٢٠١٤، وما تلاها من سيطرة تنظيم داعش على مدن ومحافظات في شمال ووسط وغرب العراق اثارا سلبية على العملية التعليمية للسكان النازحين من تلك المناطق، ولاسيما التسرب من التعليم بمراحله المختلفة، أذ تشير احدى الاحصائيات الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية / الجهاز المركزي للإحصاء، ان نسبة السكان النازحين الذين تركوا التعليم بسبب النزوح (٨,٢%) من اجمالي السكان النازحين، يشكل النازحون من محافظة نينوى ممن تركوا الالتحاق بالتعليم اعلى نسبة مقارنة بالمحافظات الاخرى التي حصل فيها النزوح اذ بلغت (٣٧,٢%)، تليها محافظة صلاح الدين(٢٦,٥%). ان ابرز سبب لترك النازحين التعليم هو السبب المادي، اذ يشكل (٤٣,٢%) من اجمالي النازحين التاركين للتعليم،(٢٦) ويأتي السبب الاخر في عدم وجود مدارس قريبة من النازحين، كما ان هناك مشكلة اساسية لأغلب الطلاب النازحين من الموصل و تلعفر وهم التركمان فهم لايجيدون اللغة العربية مما يشكل عائقا امام التحاقهم بالمؤسسات التعليمية في المحافظات المستقبلة لهم. هذا فضلا" عن عدم تمكن اغلب النازحين من جلب الوثائق الرسمية المدرسية والجامعية نظرا" لان عملية التهجير القسري غالبا" ما تكون تحت جنح الاضطرار والقسر وعامل تهديد حياة النازح نفسه.(٢٧)

٧- الاثار النفسية للنزوح:

يتعرض الأفراد النازحين قسراً إثناء ممارسة حياتهم إلى ضغوطات نفسية شتى نتيجة الأوضاع السيئة التي مروا بها من خلال هجر منازلهم وممتلكاتهم وباب رزقهم عنوة أو من خلال تعرضهم للترهيب والقتل أو تعرض احد أفراد عائلاتهم إلى القتل أو الخطف أو نتيجة الظروف السيئة التي يعيشونها، ومما زاد من تفاقم المشكلات التي تواجه النازحين صعوبات حياتهم حيث ذكرت منظمة الهجرة الدولية في تقريرها عن النازحين في العراق إن أهم المشكلات التي تواجه النازحين هو الحاجة إلى المأوى يليها التوظيف والطعام وان أغلبية النازحين داخلياً الذين شملهم تقرير منظمة الهجرة الدولية ونسبتهم (٥٩%) يسكنون في بيوت مؤجرة إلا أن مواردهم المالية تتضاءل مع الوقت وأسعار الإيجارات ترتفع، وان هناك حوالي

(١٨%) يعيشون مع عائلات أو أصدقاء في ظروف مزدحمة وان هناك حوالي نسبة (٢٢%) يعيشون في مستوطنات جماعية أو مباني عامة، كما أنهم معرضين للطرد من قبل السلطات المحلية أو أصحاب الأملاك، كما يعيش مئات الآلاف في مخيمات تفتقر إلى المعايير القياسية والخدمات الأساسية كالمياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء الامر الذي جعلها عاملاً رئيسيا في الأزمة الإنسانية التي يتعرض لها النازحون داخليا.[٢٨]

فبعد ان كان النازحون يعيشون في بيئة اجتماعية مستقرة ومنظمة قبل نزوحهم، فهم الآن يعيشون حالة من البطالة والفقر والتسول والعيش في معسكرات غير مؤهلة للسكن، ويواجهون حالة من العنف والرفض المجتمعي من قبل ابناء المناطق الجديدة، فضلا عن ذلك تفيد التقارير ان النازحين يتعرضون للكثير من انتهاكات حقوق الإنسان، مثل استغلال النساء وعمالة الاطفال وعدم توفر حقوق كافية للتعليم وإصابة الكثير منهم بالأمراض الجسمية المعدية والاضطرابات النفسية، اذ تشير تقارير منظمة الصحة العالمية ان اكثر الاضطرابات النفسية التي يعانيها النازحون هي: ارتفاع مظاهر الاكتئاب، واضطراب ما بعد الضغوط الصدمية، وارتفاع معدلات الانتحار في مخيمات النازحين، وإدمان المواد ذات التأثير النفسي.[٢٩]

إن مثل هذه الضغوط قادرة على تفجر اضطراب نفسي قد يكون حاد ويدوم مدة طويلة وتختلف المواقف الضاغطة باختلاف التركيب النفسي للفرد فبعض الأفراد لديهم القدرة على التحمل لمواجهة اعنف المواقف بقدر كبير من الاتزان وبعضهم لا تتوفر فيهم هذه القدرة فسرعان ما يصابون بالانهيار الجسمي وبعض الأمراض الانفعالية. فالغالبية المطلقة من النازحين يشعرون باليأس ولا يجدون في المستقبل املا ولا في وجودهم معنى، وانهم صاروا ينظرون الى الحياة كما لو كانت اشدّ عليهم من جهنم. والخطر الذي لا يدركه كثيرون ان ابناء النازحين من الاطفال والمراهقين والشباب تشكل لديهم منظور ان العالم مكان خطر وان من حولهم قساة يريدون افناءهم.. وانه لا سبيل لهم سوى ان يكونوا اكثر عنفا وعدوانا وانحرافا، هذا يعني ان النازحين اذا تركوا من دون رعاية نفسية فان المجتمع العراقي سيكون بعد خمس سنوات من اكثر المجتمعات التي تشيع فيها الجريمة بأنواعها والمخدرات والانحرافات الجنسية والاخلاقية والتمرد على سلطة البيت والدولة .

تظهر آخر الإحصاءات الصادرة من الاتحاد العالمي للصحة النفسية أن الاضطرابات النفسية تطال (شخصاً واحداً) من بين كل عشرة أشخاص في العالم. وإذا ما تمت مقارنة هذه النسبة العالمية بالواقع في العراق نجد ان نسبة الذين يعانون من مشاكل نفسية في العراق اعلى من المستوى العام في العالم. حيث أشارت منظمة الصحة العالمية إن اكثر من (6) مليون عراقي مصابين بأمراض نفسية جراء الحروب والاقتتال الطائفي ومشاهد العنف. وهذا يعني ان نسبة واحد من كل ستة اشخاص يعانون من اضطرابات نفسية في العراق.

وعلى الرغم من صدور قانون الصحة النفسية العراقي رقم 1 لسنة 2005 الذي يهدف الى تأمين رعاية مناسبة للمصابين بالاضطرابات النفسية والتخفيف من معاناتهم ومعالجتهم في وحدات علاجية متخصصة تتوافر فيها الشروط، فان الوضع لايزال ينقصه الكثير من الامكانيات المادية والبشرية للنهوض بالواقع المتردي للصحة النفسية. حيث أن عدد المستشفيات العراقية المختصة بالأمراض النفسية لايزال قليل مقارنة مع حجم الحاجة، وهو عبارة عن ثلاث مستشفيات فقط؛ مستشفى الرشاد و"ابن رشد" في بغداد، و"سوز" في السليمانية في إقليم كردستان، فضلاً عن خدمة الاستشارة النفسية التي أدخلتها منظمة أطباء بلاحدود في مستشفى اليرموك في بغداد ومستشفى آخر في الفلوجة وفق البرنامج مع وزارة الصحة، إضافة إلى ذلك يوجد في بغداد مدينة الطب / عيادة استشارية للطب النفسي في مستشفى بغداد التعليمي وفي الموصل عيادة استشارية في جناح مستشفى ابن سينا العام كذلك توجد مراكز تدريبية وعيادات استشارية في محافظات الديوانية وكربلاء والبصرة. وان عدد الأطباء النفسانيين في العراق هو اقل من العدد المطلوب عالميا في أي بلد، حيث لم يتبقى في العراق سوى 80 طبيبا نفسانيا بعد 2003 وقد تعافى العدد الآن ليصل إلى أربع أطباء لكل مليون شخص، وهو أقل بكثير مما هو مطلوب.(٣٠)

٨- الاثار الاقتصادية: من اللافت للانتباه ان اغلب الاثار السلبية للسكان النازحين داخليا في العراق على المجتمعات المضيفة هي اثارا اقتصادية، يمكن ان نوجز ابرزها بالاتي:

أ- الاعباء المالية على ميزانية الدولة: ترتب على موجات النزوح التي حصلت في العراق بعد احداث الموصل ٢٠١٤ اعباء مالية على ميزانية الدولة لاسيما في ظل الانخفاض الحاد في اسعار النفط واعتماد العراق على عائدات تصديره بنسبة تجاوزت (٩٠%) من

اجمالي دخل العراق من العملة الصعبة.[٣١] فقد قدر ما تمانفاقه في ملف النازحين خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ اكثر من ترليوني دينار وقد عملت الحكومة جاهدة على توفير هذا المبلغ برغم الازمة المالية المعروفة وصعوبة توفير الاموال اللازمة، وقد خصصت الحكومة جزء من هذه الاموال للعوائل النازحة على شكل منح مالية خلال العامين الماضيين بواقع مليون دينار لكل عائلة عام ٢٠١٥ ونصف مليون دينار لكل عائلة عام ٢٠١٦، وبلغ مجموع ما تم انفاقه كمنح مبلغا قدره (١٢٠٠) مليار دينار اضافة الى تقديم مواد عينية واغاثية ومساعدات غذائية ولوازم منزلية اخرى الى الاسر النازحة في داخل مراكز الايواء وخارجها بلغت قيمتها الكلية اكثر من (٥٠٠) مليار دينار. هذا فضلا عن تجهيز وتهيئة مراكز الايواء ومخيمات الاقامة للنازحين بما تتطلبه من جهود حثيثة وامكانات كبيرة تتمثل بإعداد وحدات الايواء وتوفير الاحتياجات الاساسية فيها واعداد الجوانب الخدمية الملحقة بها، وقد تمت تهيئة اكثر من (١٧٢٠٠٠) وحدة ايواء ما بين كرفان وخيمة حتى الان وهناك استعدادات لتهيئة وتجهيز(٣٧٠٠٠) وحدة ايواء جديدة في حال دعت الحاجة الى ذلك. وقد انفقت الحكومة (٣٠٠) مليار دينار لإنجاز عمليات ايواء للنازحين خلال العامين الماضيين.[٣٢]

ب- تفشي ظاهرة البطالة: تعد البطالة من ابرز الاثار الاقتصادية الناجمة عن النزوح القسري، وتقدر نسبة البطالة في اخر مسح نفذ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء بحوالي (١٢%) عام ٢٠١٣، لكن هذه النسبة ارتفعت ارتفاعا ملحوظا عام ٢٠١٥ لتبلغ (١٥%) بسبب الظروف الامنية والاقتصادية التي تمثلت بالحرب ضد داعش ونزوح اعداد كبيرة من السكان مما ادى لتوقف بعض الاعمال والمصانع والمشاريع، هذا فضلا" عن انخفاض اسعار النفط الخام الى مستويات غير مسبوقة. فقد توصلت احدى الدراسات التي نفذت في عام ٢٠١٤ الى تسجيل (٨٠٠) الف عاطل عن العملبعد احداث الموصل وتراجع اسعار النفط. [٣٣]

وتوقعت وزارة التخطيط ارتفاع معدلات البطالة في العراق الى (١٨%) عام ٢٠١٦ معللة ذلك لوجود اعداد كبيرة من النازحين فقدوا اعمالهم واصبحوا عاطلين عن العمل واضيفوا لنسبة البطالة، هذا فضلا عن تراجع اسعار النفط.[٣٤]

ج- ارتفاع نسبة الفقر: يمكن تعريف الفقر بأنه عدم قدرة الافراد او الاسر لامتلاك موارد كافية لإشباع حاجاتهم الاساسية.[٣٥] وتشير الاحصائيات الصادرة عن وزارة التخطيط العراقية الى ارتفاع نسبة الفقر في البلاد من (٢٢%) عام ٢٠١٤ الى (٣٠%) عام ٢٠١٦،[٣٦] وتعزو الوزارة ذلك الى احتلال تنظيم داعش لعدد من المحافظات وما اعقبه من تداعيات امنية وعسكرية ادت الى نزوح اعداد كبيرة نسبيا من السكان، اضافة الى انخفاض اسعار النفط بالأسواق العالمية التي فاقمت من حدة الفقر في العراق.

د- انخفاض معدل نمو الاقتصاد العراقي: يوجد ترابط وثيق بين الوضع الامني والنمو الاقتصادي، فكلما كان الوضع الامني متدهورا" انعكس سلبا" على الاقتصاد ككل بسبب توقف الاستثمارات في البلد وانعدام الثقة بالاقتصاد من قبل المستثمر الوطني والاجنبي على حد سواء، وعليه ومع تصاعد العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش وما رافقها من نزوح عدد كبير من السكان وتركهم مناطقهم مما ادى الى توقف النشاطات الاقتصادية في تلك المحافظات بشكل كامل، انعكس كل ذلك على انخفاض معدل النمو الاقتصادي من (٥,٩%) عام ٢٠١٣ الى (٢,٧%) عام ٢٠١٤، في حين شهد عام ٢٠١٥ مزيدا" من الانخفاض اذ أشر معدل نمو سالب بلغ (- ١,٢%) حسب احصائيات صندوق النقد الدولي،[٣٧] ويعزى ذلك لسببين اساسيين: تمثل الاول بانخفاض اسعار النفط عالميا" مما ترك تداعياته على الموازنة العامة للدولة. في حين تمثل السبب الاخر في تعاظم حدة المواجهة العسكرية ضد الجماعات الارهابية (داعش) وما ترتب عليها من متطلبات انفاق كبيرة وخاصة الجوانب الامنية والعسكرية واغاثة السكان النازحين وتوفير ملاذ امن لهم وسد احتياجاتهم الانسانية.

ه- ارتفاع معدلات التضخم: يقصد بالتضخم الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، اذ تنجم هذه الظاهرة من عدم التوافق بين نمو او حجم السيولة النقدية التي تمتلكها الوحدات الاقتصادية وبين نمو او وفرة السلع والخدمات المتاحة في السوق.[٣٨]

تشير احصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الى ارتفاع معدلات التضخم في العراق بشكل ملحوظ من (١,٩%) عام ٢٠١٣ الى (٢,٢%) عام ٢٠١٤ ثم ارتفع الى (٢,٤%) عام

٢٠١٥.[٣٩] ويعزى هذا الارتفاع نتيجة الوضع الامني المتردي واحتلال تنظيم داعش لمناطق واسعة في وسط وشمال العراق وما اعقبه من عمليات عسكرية قامت بها الحكومة العراقية لتحرير هذه الاراضي، اذ نجم عن كل ذلك نزوح اعداد كبيرة من السكان من مناطق سكناهم الى مناطق أخرى امنة، واستغلال بعض الفئات لهذه الظروف الامر الذي دفع بأسعار السلع والخدمات الاساسية الى الارتفاع بشكل مستمر وملحوظ.

رابعا": نحو تكوين الية الحلول المستدامة للنزوح الداخلي في العراق:

(من مستلزمات معالجة الأزمات الانسانية تعميق الرابط بين ما هو انساني وانمائي من الاجراءات، والذهاب أبعد من المفهوم التقليدي الذي يقتصر على تلبية الحاجة).[٤٠]

أنطونيو غوتيرس، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

يقدر مركز دراسات اللاجئين في جامعة اكسفورد عدد النازحين على مستوى العالم في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٦ بنحو (٤٠,٨) مليون شخص نازح داخليا" بسبب النزاع مقابل (١٩,٢) مليون اخرين نزحوا بسبب الكوارث.[٤١]

ان قضايا النزوح الداخلي وحقوق السكان النازحين قبل النزوح وفي اثناءه وبعده توضحه المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي والأطر القانونية الاقليمية والوطنية التابعة لها، ويستكمل تلك المبادئ الاطار الذي اقرته اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات في ديسمبر/ كانون الاول ٢٠٠٩ للحلول الدائمة للنازحين داخليا"، اذ ينص على أنه يتم التوصل الى حل دائم عندما لا يعود لدى النازحين أي احتياجات لمساعدة او حماية محددة مرتبطة بنزوحهم، ويتمكنون من التمتع بحقوقهم الانسانية من دون تمييز قائم على اساس نزوحهم. وهو يؤكد على امكانية تحقيق أي حل دائم من خلال ثلاثة خيارات تسوية:[٤٢]

١- العودة: ونقصد بها اعادة الاندماج المستدامة في الموطن الاصلي.

٢- الادماج المحلي: ونقصد به الادماج المستدام في المناطق التي لجأ اليها النازحون.

٣- الاستيطان في منطقة اخرى: ونقصد به الادماج المستدام في منطقة أخرى من البلاد.

وقد وضعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات ثمانية معايير مترابطة كمؤشرات لتحديد الافضلية بين الحلول الثلاث المستدامة السابقة، هي:

- السلامة والامن وحرية التنقل طويلة الامد.

- مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحد الادنى من الحصول على الغذاء الكافي والماء والسكن والرعاية الصحية والتعليم الاساسي.
- الحصول على فرص العمل وسبل كسب العيش.
- الوصول الى اليات لاستعادة المساكن والاراضي والممتلكات او تقديم التعويض.
- الوصول الى الوثائق الرسمية الشخصية وغيرها من الوثائق واستبدالها.
- لم شمل الطوعي لأفراد الاسرة.
- المشاركة في الشؤون العامة على جميع المستويات على قدم المساواة مع السكان المقيمين.
- امكانية الحصول على سبل الانتصاف الفعالة لانتهاكات الحقوق المتعلقة بالنزوح، بما في ذلك الحصول على العدالة والتعويضات...

تتبنى الحكومة العراقية والجهات الفاعلة الاخرى تشجيع العودة للسكان النازحين على أنه الخيار المفضل، وفي بعض الحالات على أنه الحل الوحيد، لتقليص اعداد السكان النازحين داخليا". بيد انها لم تأخذ في الاعتبار اذا ما كانت الظروف مؤاتية للعودة وماهي العقبات التي سيواجهونها عند العودة، وينبغي لها ايضا" ان تحافظ على قنوات أخرى مناسبة ومفتوحة للبحث عن حلول مثل الدمج المحلي والدمج في اماكن اخرى من البلاد، وبالاعتماد على استراتيجيات للحلول الدائمة تراعي عدة معايير سكانية و أمنية واقتصادية واجتماعية..، تقدم تحليل شامل للخيار المفضل والفرص والعوائق التي تواجهه.

وقد اعلن وزير الهجرة والمهجرين جاسم محمد الجاف ان عودة العوائل النازحة الى مناطقهم الاصلية وتوفير الاستقرار لها هي الحل الامثل لمشكلة النزوح الداخلي في العراق، مشيرا" الى عودة (١,٣٠٠,٠٠٠) نازح الى مناطقهم الاصلية.[٤٣]

ويثار هنا السؤال التالي: ما الاشكاليات التي تواجه عودة النازحين الى مناطقهم الاصلية وسبل حلها؟

في مقدمة هذه الاشكاليات الدمار الذي سببته العمليات العسكرية للبنى التحتية للمدن كالكهرباء والماء والمستشفيات وغيرها من مستلزمات الحياة الاخرى، هذا فضلا" عن المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش تنتشر فيها مخلفات الحرب كالعبوات الناسفة مما يشكل خطرا" على حياة المدنيين وعائقا" امام عودتهم لمناطقهم.[٤٤]

وفي تحد آخر لعودة النازحين تبرز المشاكل العشائرية والاجتماعية التي تولدت من خلال سيطرة تنظيم داعش على بعض المناطق واضطرار بعض الأفراد على التعاون معه ووقوع أعمال قتل متبادل. وكان رئيس الوقف السني عبد اللطيف الهميم دعا أثناء زيارته إلى الرمادي أبناء الأنبار إلى تجاوز الخلافات العشائرية والاجتماعية بينهم، وأن يتركوا أعمال الثأر لكي يحكم القانون فيها، داعيا الناس إلى تركيز جهودهم على تحرير أراضيهم وإعادة النازحين إلى ديارهم وإعمار المحافظة بعد الخراب الذي لحقها جراء المعارك والحروب.(٤٥)

وهنا يبرز دور الحكومات الوطنية في ايجاد حلول مستدامة للنازحين وغالبا ما يتم دعم هذه الحلول من خلال التشريعات والسياسات والخطط والبرامج التي تستجيب لواحدة من بين هذه الحالات المتمثلة بالعودة الى حالة الاصل (المحافظة التي نزحوا منها)،وإعادة الاندماج في المحافظات التي تم النزوح اليها، واعادة التوطين في المحافظات التي يتم اختيارهالهم.

هنا يثار السؤال التالي: متى يجب على الحكومة البدء بوضع استراتيجية شاملة للتوصل الى الحلول الدائمة؟ ان الحلول الدائمة يجب ان تدرج في خطط الطوارئ قبل حتى وقوع النزاع والنزوح، وينبغي تحديثها بانتظام واستمرار تبعا" لتطورات الاحداث، كذلك يمكن اتخاذ بعض الاجراءات – حتى في خضم الصراعات المسلحة – والتي يمكن ان تقوم بدور فعال في تيسير عملية التوصل الى حلول دائمة على المدى الطويل. ومن هذه الاجراءات والسياسات:

١- اتخاذ التدابير لحماية الاراضي والممتلكات والسجلات والوثائق الاخرى يمكن ان تساعد على التقليل من التأخير في خيار العودة للسكان النازحين وتخفيف النزاعات المتعلقة باستعادة الممتلكات في اعقاب الصراع.

٢- الخطوة الاساسية الاخرى والاهم على طريق الحل هي القضاء على سبب النزوح، ألا وهو القضاء على الارهاب، وطرد عناصر « داعش » من المدن والمناطق المحتلة، وهو ليس بالأمر العسير، في ظل و جود القدرات المالية والعسكرية الهائلة لدى الدولة، يعاضدها الدعم الدولي والتفاعل الجماهيري في الداخل. وما يضمن نجاح هذه، مشاركة الشباب والرجال الاشداء من الاخوة النازحين في تطهير مناطقهم. مما يتطلب تشكيل قوات خاصة من هؤلاء بعد تنظيمهم وتأهيلهم في مجاميع عسكرية، ثم يتم تدريبهم

وتسليحهم على مستوى عالٍ. ومن جانب آخر فان هؤلاء المتطوعين سيحصلون على رواتبهم أسوة بالمنتسبين في القوات المسلحة.

٣- العمل بصندوق اعادة اعمار المناطق المتضررة ويطلق على فعاليات هذا الصندوق بعملية التنمية الطارئة في العراق التي دعت الحاجة الى تأسيسه وفقا للمادة (٢٨) من قانون الموازنة العامة الاتحادية. وقد نص قرار التأسيس على ان " يؤسس صندوق اعادة اعمار المناطق التي دمرها الارهاب ويمول من المنح والمساعدات الدولية، ويخصص مبلغ اولي قدره (٥٠٠) مليار دينار، من اولويات الصندوق ان تكون المنح على شكل مشاريع وتجهيزات سلعية وفقا لأسس التخطيط المكاني وبتوجهات مناطقية لتحقيق الهدف وضمان سلامة آليات التدخل والاستهداف". [٤٦]

هذا فضلا" عن عقد مؤتمر دولي للمانحين من اجل دعم عمليات اعادة الامن والاستقرار والبناء والتنمية للمناطق المحررة من تنظيم (داعش). ويذكر في هذا السياق ان الحكومة العراقية دعت الى عقد مؤتمر دولي للنازحين في تموز ٢٠١٧، موضحة ان هذا المؤتمر سيدعم اهداف الستراتيجية الوطنية لإعادة النازحين الى مناطقهم المحررة واعمارها وتأمين سبل العيش المستدام فيها بالتنسيق مع رئاسة الجمهورية والبرلمان. ولفتت الى ان من بين اشكال الدعم الذي سيقدم في هذا المؤتمر اعلان الحكومة الامريكية عن تقديم (٢٠٠) مليون دولار منحة لإعادة اعمار المناطق المتضررة من العمليات العسكرية،(٤٧) اذ تم تداول صرف آليات صرف مبالغ المنح المقدمة من البلدان التي ستشارك في هذا المؤتمر التي اتخذت اتجاهين الاتجاه الاول ايداعها في صندوق الامم المتحدة وتتولى المنظمة الاممية الاشراف على اعادة الاعمار والاتجاه الثاني وضع جميع المنح والمساعدات في صندوق اعادة اعمار العراق وتتولى الحكومة صرفها وتوزيعها.

٤- تحقيق المصالحة المجتمعية من خلال نبذ الخلافات والخصومات والاحتكام للقانون في حل المنازعات.

٥- الاستجابة الإنمائية لأثار النزوح القسري: ثمة ملامح رئيسة يمكن أن ترسم صورة أوضح لما يمكن أن تكون عليه الاستجابة الإنمائية، التي تبدو، في بعض جوانبها، مختلفة عن الاستجابات الإنسانية لكنها مكملة لها. هذه الملامح تشمل:[٤٨]

أ- أخذ احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم في الحسبان، مع تركيز الانتباه بشكل خاص على تشجيع الاعتماد على الذات وبناء أصول إنتاجية ومهارات فنية للحد من الاتكالية.

ب- التركيز على النتائج متوسطة وطويلة الأجل بدلا من الإطار الزمني السنوي ودورات الميزانية والتنفيذ القصيرة التي تنتهجها في الحقيقة وكالات الإغاثة الإنسانية في كثير من الأحيان.

ج-إقامة مشاريع مستدامة من منظور فني واقتصادي ومالي واجتماعي وبيئي تواصل تقديم المنافع على المدى المتوسط إلى البعيد.

د-تعزيز استدامة الاستثمارات في الأوضاع الممتدة للنازحين بتطبيقها من قبل السلطات المحلية مستخدمة الأنظمة الحكومية التي تشمل نظم التمويل والهياكل والمؤسسات الحكومية.

هـ -إشراك المجتمعات المتضررة والمؤسسات الشعبية في التخطيط المحلي، وعملية اتخاذ القرار ومراقبة الخدمات العامة، وكذلك في تطبيق وتشغيل وصيانة البنى الأساسية؛ العمل يدا بيد مع المجتمعات المحلية يثمر نتائج أفضل للمشاريع - لاسيما عند المقارنة بأوضاع تمثل فيها المجتمعات المحلية مجرد متلق سلبي للدعم مع ضيق المجال أمام التدخل الواعي وفقا لكل حالة.

و- ضمان تلبية التخطيط وتقديم الخدمات للاحتياجات الأساسية والأعلى مستوى في قطاعات كالتعليم (التعليم الابتدائيوالثانوي والعالي والجامعي وغير الرسمي) والصحة (الرعاية الأساسية التي تقدم في المستشفيات وغرف العمليات.) هذا الجهد قيد التقدم والبنك الدولي لم يدخل إلا حديثا للتصدي لآثار النزوح القسري. ومع هذا، ومع مبادئه الخاصة بالإدارة الرشيدة وقيمة المال في المشاريع الإنمائية، يمكن للبنك الدولي أن يسهم في تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة وقدرة الاستثمارات على الاستجابة لدعم النازحين والمجتمعات المضيفة لهم، وإدارة الموارد الطبيعية.

٦- تخصيص لجنة اعلامية خاصة للنازحين، وموقع الكتروني، يتولى الاهتمام بشؤون النازحين الخدمية، وتهتم بالوعي الثقافي والامني، وعلاج المشاكل الاجتماعية

والاقتصادية والنفسية، وتكون المرجع لهم في تلقي التبليغات والتعليمات واستقبال الشكوى، وكل ما يتعلق بشؤونهم.

٧- تفعيل دور وسائل الاعلام في قضية النازحين، وذلك من خلال:

أ- زيادة تغطية وسائل الإعلام العراقية لموضوع النازحين، وألا يقتصر ذلك على عملية النزوح، بل يعتدى ذلك لأسبابه ومستقبل عودتهم لأراضيهم والتعايش السلمي بين مكوناتها.

ب- زيادة التغطية على المواضيع الأكثر أهمية للنازح مثل الخدمات والطعام والسكن وحرية التنقل والتعليم.

ج- التركيز على نقل معاناة النازحين لخلق رأي عام ضاغط على الجهات المسؤولة لزيادة اهتمامها بموضوع النازحين وتقديم المساعدات الضرورية لهم.

د- التركيز على أوضاع المناطق المحررة وحجم الدمار الذي تعرضت له وجهود إعادة اعمارها وإيصال الخدمات إليها كمقدمة لعودة النازحين إليها.

هـ- حث المجتمع الدولي على الاهتمام أكثر بإعمار المناطق المحررة ضماناً لسرعة عودة النازحين إليها وإنهاء معاناتهم.

٨- تشكيل هيئة من النازحين تتولى مسؤولية الضغط على الحكومة والمجتمع الدولي على حد سواء؛لوضع حد لمعاناة النازحين، ورفع شكوى قضائية في المحاكم المحلية والدولية ضد المتورطين في دعم الارهاب من الداخل والخارج ومحاسبة المقصرين.

الاستنتاجات

توصل البحث الى جملة استنتاجات، ابرزها:

١- اظهرت الدراسة ان مجمل السكان النازحين هم من ثمانية محافظات من مجموع محافظات العراق الثمانية عشر، بيد أن غالبية السكان النازحين هم في الاصل من ثلاث محافظات، هي: نينوى والانبار وصلاح الدين، اذ استحوذت هذه المحافظات الثلاثة على نسبة (٨٧%) من اجمالي السكان النازحين عام ٢٠١٦، ويعزى سبب ذلك لسيطرة تنظيم داعش او ما يعرف(بالدولة الاسلامية في العراق والشام) على المحافظات الثلاث انفة الذكر وما تخللها من عمليات قتل وسبي وتهجير على اساس ديني وطائفي.

٢- يتضح من استعراض التوزيع النسبي للسكان النازحين حسب مكان نزوحهم، ان سبعة محافظات تستضيف (٨٣,٦%) من مجموع السكان النازحين في العراق، هي: بغداد (١٣,٥%)، ودهوك (١٢,٩%)، و نينوى (١٢,٢%)، و كركوك(١١,٨%)، و أربيل (١١,٦%)، والانبار (١١,٦%)، وصلاح الدين (١٠%). ويعزى سبب ذلك لعامل القرب الجغرافي واستتباب الامن في بعضها هذا فضلا عن التجانس الطائفي.

٣- ابرزت الدراسة العديد من المشاكل التي تواجه السكان النازحين اثناء رحلة النزوح وبعدها وفي مقدمتها عدم وجود ممرات امنة للنزوح نتيجة لسيطرةداعش واغلاقه جميع المنافذ ومنعه السكان من النزوح لاتخاذهم كدروع بشرية، هذا فضلا" عن عدم تتناسب المخيمات من حيث اعدادها والخدمات المقدمة فيها مع اعداد النازحين واحتياجاتهم الانسانية، وافتقار اغلبهم للأوراق الثبوتية، وتقيد حركتهم ومنع دخولهم للحدود الادارية لبعض المحافظات الا من خلال(نظام الكفيل).

٤- توصلت الدراسة ان مشكلة النزوح تعد من اخطر المشاكل التي تواجه المجتمع العراقي وخطورتها تكمن في استمراريتها وعدم قدرة الحكومة على مواجهة الاثار والتداعيات الناجمة عنها والتي افرزت مشاكل اجتماعية واقتصادية وامنية عديدة، منها الضغط على الخدمات الصحية والتعليمية..، وتفشي ظواهر البطالة، والتسول، والجريمة، والسكن العشوائي، والتفكك الاجتماعي...

٥-توصلت الدراسة الى ان الحكومة العراقية تتبنى ستراتيجية تشجيع العودة للسكان النازحين على أنه الخيار المفضل، وفي بعض الحالات على أنه الحل الوحيد، لتقليص اعداد السكان النازحين داخليا". بيد انها لم تأخذ في الاعتبار اذا ما كانت الظروف مؤاتية للعودة وماهي العقبات التي سيواجهونها عند العودة، وينبغي لها ايضا" ان تحافظ على قنوات أخرى مناسبة ومفتوحة للبحث عن حلول مثل الدمج المحلي والدمج في اماكن اخرى من البلاد.

٦- ابرزت الدراسة عدد من الاشكاليات التي تواجه عودة النازحين الى مناطقهم الاصلية، في مقدمتها الدمار الذي سببته العمليات العسكرية للبنى التحتية للمدن كالكهرباء والماء والمستشفيات وغيرها من مستلزمات الحياة الاخرى، هذا فضلا" عن المناطق التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش تنتشر فيها مخلفات الحرب كالعبوات الناسفة مما يشكل خطرا" على حياة المدنيين وعائقا" امام عودتهم لمناطقهم. كذلك تبرز المشاكل العشائرية والاجتماعية التي تولدت من خلال سيطرة تنظيم داعش على بعض المناطق واضطرار بعض الأفراد على التعاون معه ووقوع أعمال قتل متبادل.

٧- وفي الختام، توصلت الدراسة الى ان من ابرز مستلزمات وضع ستراتيجية مستدامة لحل ازمة النزوح الداخلي في العراق، هي تعميق الربط بين ماهو انساني وانمائي من الاجراءات، والذهاب ابعد من المفهوم التقليدي الذي يقتصر على تلبية الحاجات الانسانية الاساسية.

هوامش البحث ومصادره:

١- ابراهيم دراجي، اللجوء والنزوح والهجرة في القانون الدولي، الموسوعةالعربية، الموسوعة القانونية المتخصصة، بلا تاريخ، ص٢-٣. على الرابط التالي:

https://www.arab-ency.com/_/details.law.php?full=1&nid=164129

2- United Nations , (Report of the Representative of the Secretary-General, Mr. Francis M. Deng, submitted pursuant to Commission resolution 1997/39.

Addendum: Guiding Principles on Internal Displacement) , E/CN.4/1998/53/Add , 11 February 1998. On the following link: http://www.un-documents.net/gpid.htm

3- United Nations High Commissioner for Refugees , Text of the 1951 ConventionRelating to the Status of Refugees ,Geneva, December 2010 , On the following link: www.unhcr.org/protect/PROTECTION/3b66c2aa10.pdf

٤- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين: (لاجئ أممهاجر- أيهما الأصح؟ وجهة نظر المفوضية)، في ٢٧ اغسطس / اب ٢٠١٥، على الرابط التالي:
http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/7/55e57e0f6.html

٥-اللجنة الدولية للصليب الاحمر، الحماية القانونية للنازحين داخل بلدانهم، في ٣اب / اغسطس ٢٠٠٢، على الرابط التالي:
https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5lvgz4.htm

٦- اللجنة الدولية للصليب الاحمر، القانون الدولي الانساني: اجابات على اسئلتك، ديسمبر / كانون الاول ٢٠١٤، ص ٧٠. على الرابط التالي:
https://www.icrc.org/ar/publication/0703-international-humanitarian-law-answers-your-questions

٧- المنظمة الدولية للهجرة – العراق، مصفوفة تتبع النزوح، الجولة (٦٠)، كانون الاول ٢٠١٦، ص١. على الرابط التالي:
http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&task=download&id=2055_f7c219468ce112ea089988a2fb7a14b7&lang=ar

٨- لهيب هيغل، أزمة النزوح في العراق: الامن والحماية، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات، مارس ٢٠١٦، ص٥. على الرابط التالي:
http://minorityrights.org/wp-content/uploads/2016/04/CEASEFIRE-report_ARABIC_April-2016_210x297mm_WEB.pdf

٩- للتفاصيل، ينظر: (تفاقم أزمة النازحين مع استمرار العمليات العسكرية بالموصل)،ميدل ايست اونلاين، في ٢٠ / ٣ / ٢٠١٧. على الرابط التالي:
http://www.middle-east-online.com/?id=244606

١٠- مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية في العراق، العراق: الاستجابة الانسانية للموصل، تقرير الوضع الانساني رقم ٢٤، في ٦-١٢ أذار / مارس ٢٠١٧، ص٢. على الرابط التالي:
http://reliefweb.int/report/iraq/iraq-mosul-humanitarian-response-situation-report-no-24-6-march-12-march-2017-enkuar

11- For details, See: (Islamic State captures up to 3,000 fleeing Iraqis: UNHCR) , World News , Reuters, 5Aug 2016. On the following link:
http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-capture-idUSKCN10G0PT

١٢- منظمة العفو الدولية، العراق: لا ملجأ للنازحين، على الرابط التالي:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/12/iraq-nowhere-to-turn/

١٣- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، القيود المفروضة على النازحين العراقيين في المخيمات تثير مخاوف المفوضية، جنيف، ١١ مارس / اذار ٢٠١٦. على الرابط التالي:
http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2016/3/56e70ae66.html

١٤- غسان السعد، الذئاب المنفردة.. أشباح العالم الافتراضي، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية، في ٨ / ٣ / ٢٠١٧. على الرابط التالي:
http://mcsr.net/news240

١٥- جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الانسان، مباديء توجيهية بشأن التشرد الداخلي، المادة (١٤) أولا". على الرابط التالي:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/IDP-guiding.html

١٦- ينظر: (نظام الكفيل بين المحافظات.. اجراء أمني ورفض جماهيري وما بينهما ردة فعل) ، الوكالة الوطنية العراقية للأنباء، في ٢٨ / ٢ / ٢٠١٧، على الرابط التالي:
https://www.ninanews.com/News_Details.aspx?Vi7mye55f7szi2gb5%252fKeTw%253d%253d

١٧-خالد اسماعيل، و علي يوسف، وانور عادل محمد، النزوح الكبير: ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش، الطبعة الاولى، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٦، ص٨٧.

١٧-المركز الاعلامي، (المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية يفتتح مركزاً للرعاية الصحية الأولية، ويُسلِّم السلطات الصحية في دهوك عيادات طبية متنقلة وسيارات إسعاف تحتاج إليها المحافظة)، منظمة الصحة العالمية، المكتب الاقليمي لشرق المتوسط، في ١٤ أذار / مارس ٢٠١٥، على الرابط التالي:
http://www.emro.who.int/ar/media/news/rd-inaugurates-phc-centre.html

١٨- المركز الاعلامي، (المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط يستعرض الوضع الصحي في العراق ويُحذِّر من مغبَّة تراجُع الاستجابة الصحية بسبب قِلة التمويل)، منظمة الصحة العالمية، المكتب الاقليمي لشرق المتوسط، في ١٥ أذار / مارس ٢٠١٥، على الرابط التالي:
http://www.emro.who.int/ar/media/news/rd-reviews-iraq-health-situation.html

١٩- المصدر نفسه.

٢٠- منظمة الصحة العالمية، تقرير منظمة الصحة العالمية الخاص بوضع الازمة في الموصل – العراق، الاصدار رقم(١٠)، في ١٢- ١٨ أذار / مارس ٢٠١٧، ص١-٢. على الرابط التالي:
http://www.emro.who.int/images/stories/iraq/WHO_Special_Situation_Report_on_Mosul_Crisis_12_March_to_18_March_2017_2.pdf

٢١- ينظر: (التأثيرات الامنية لظاهرة النزوح واللجوء)، على الرابط التالي:
http://aliraqtimes.com/ar/print/43231.html

٢٢- ينظر: (الدفاع: اعتقال ٥ عناصر من داعش بين نازحي الموصل)، قناة NRT، في ٢ كانون الثاني ٢٠١٧. على الرابط التالي:
http://www.nrttv.com/AR/Detail.aspx?Jimare=38084

٢٣- ريناد منصور، المأزق السني في العراق، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، في ٣ أذار / مارس ٢٠١٦. على الرابط التالي:
http://carnegie-mec.org/2016/03/03/ar-pub-62945

٢٤- ينظر: (الحرب ضد داعش تفاقم أزمة السكن بالعراق مع الحاجة لـــ٤ ملايين وحدة سكنية)، شبكة روداو الإعلامية، في ٢٣ / ٨ / ٢٠١٦. على الرابط التالي:
http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/230820163

٢٥- أليس فارمر، ابقاء المدارس مفتوحة: التعليم في اوقات النزاع، نشرة الهجرة القسرية، على الرابط التالي:
http://www.fmreview.org/ar/non-state/farmer.html

٢٦- خالد اسماعيل، و علي يوسف، وانور عادل محمد، النزوح الكبير: ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش، مصدر سابق، ص٨٢.

٢٧- تيسير عبد الجبار الالوسي، حق التعليم للنازحين والمهجرين العراقيين، اللجنة العربية لحقوق الانسان، في ٢٢ / ٧ / ٢٠٠٨. على الرابط التالي:
http://www.achr.eu/art432.htm

٢٨- حمد جاسم محمد، الاثار النفسية للتهجير القسري في العراق بعد أحداث الموصل ٢٠١٤، شبكة النبأ المعلوماتية،في ٢٥ / ٦ / ٢٠١٥، على الرابط التالي:

http://annabaa.org/arabic/psychology/2623

٢٩- ينظر: (النازحون.. مسؤوليتنا)، صحيفة الصباح، ٢٧ / ٨ / ٢٠١٥، على الرابط التالي:

http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=98772

٣٠- المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق، تقرير عن واقع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. ومدى التزام العراق بتطبيق مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بغداد، أب ٢٠١٥، على الرابط التالي:

tbinternet.ohchr.org/Treaties/CESCR/.../IRQ/INT_CESCR_NHS_IRQ_21516_A.docx

٣١- ينظر: (الصناعات النفطية في العراق بين الضغوط والتحديات)، التقرير العراقي، في ٢٥ يناير ٢٠١٧، على الرابط التالي:

http://iraqireport.com/archives/1487

٣٢- للتفاصيل، ينظر: وكالة العراق المركزية للإنباء،(الحديثي يتحدث عن اوضاع النازحين)،في ٢٦ / ٢ / ٢٠١٧، على الرابط التالي:

http://www.iraqidev.org/news/index.php/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/90363.html

٣٣- للتفاصيل، ينظر: (التخطيط تعلن عن ان نسبة البطالة بلغت ١٥% بسبب الوضع الامني والاقتصادي)، على الرابط التالي:

http://al-hodaonline.com/article/11621

٣٤- للتفاصيل، ينظر: (عجز الحكومة وانخفاض اسعار النفط ترفع معدلات البطالة في العراق الى ١٨%)، على الرابط التالي:

http://www.thebaghdadpost.com/ar/story/10906/

٣٥- عمر هشام محمد، وعبد الرحمن نجم، ظاهرة الفقر في العراق: الواقع والمعالجات (للمدة ١٩٧٦ – ٢٠٠٦)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد (٢٨)،كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١١، ص٦٠.

٣٦- للتفاصيل، ينظر: (التخطيط: نسبة الفقر في العراق ارتفعت الى ٣٠% خلال ٢٠١٦)، على الرابط التالي:

http://www.almadapress.com/ar/news/81158/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D9%8A%D8%B7-

٣٧- هيثم كريم صيوان، الاقتصاد العراقي ٢٠١٦، تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية، في ١٦ / ٢ / ٢٠١٦، على الرابط التالي:

http://mcsr.net/news123

٣٨- سيماء محسن علاوي، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٦ – ٢٠١١، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٤٨)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، ٢٠١٦،ص ٤٣٥.

٣٩- جمهورية العراق، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء، الارقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة ٢٠١٥، قسم الارقامالقياسية، ٢٠١٦، ص١٥.

٤٠- الامم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام ٢٠١٥، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، ٢٠١٥، ص ١١٦. على الرابط التالي:

https://publications.iom.int/system/files/pdf/sit_rep_arb.pdf

٤١- تشالوكا بياني، وناتاليا كرينسكي بال، ومارتينا كاترينا، التحديات المفهومية والحلول العملية لحالات النزوح الداخلي، نشرة الهجرة القسرية، العدد (٥٢)، مركز دراسات اللاجئين، جامعة اكسفورد، مايو / ايار ٢٠١٦، ص٣٩.

٤٢- مركز رصد النزوح الداخلي، النزوح الداخلي: الملخص العالمي للاتجاهات والتطورات للعام ٢٠١٠، مركز اللاجئين النرويجي، مارس / آذار ٢٠١١،،ص٢٩. على الرابط التالي:

http://www.internal-displacement.org/assets/publications/2011/2011-global-overview-2010-global-ar.pdf

٤٣- للتفاصيل، ينظر:(الهجرة والمهجرين: عودة النازحين هي الحل الامثل)، وكالة أنباء عراقية (iq NEWS)، في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٦. على الرابط التالي:

http://www.iqnews.org/index.php?do=view&type=news&id=4096&lang=ar

٤٤- للتفاصيل، ينظر: داريل غريسغرابر، و مايكل بويس، (النازحون في العراق: ليس الموصل فقط) ، ٢٠١٦، على الرابط التالي:

https://static1.squarespace.com/static/506c8ea1e4b01d9450dd53f5/t/5834c77dd482e9575feea665/1479853950843/201611Iraq_Arabic.pdf

٤٥- للتفاصيل، ينظر: مصطفى العبيدي، تحديات كبيرة تعيق عودة النازحين في العراق الى المناطق المحررة من تنظيم الدولة،صحيفة القدس العربي، في ١٥ مارس ٢٠١٦. على الرابط التالي:

http://www.alquds.co.uk/?p=499551

٤٦- عماد الامارة، مقترحات لمعالجة أزمة النزوح اقتصاديا"، صحيفة الصباحالاقتصادي، العدد (٣٨٦٤)،في ١٦ / ١ / ٢٠١٧، ص ١١.

٤٧- المصدر نفسه، ص١١.

٤٨- فارالاكشمي فيمورو، النزوح القسري: ما الذي يمكن أن يسهم به مجتمع التنمية لدعم النازحين قسرا والمجتمعات المضيفة؟،أصوات: وجهات نظر حول التنمية، البنك الدولي، في ١٨ / ٨ / ٢٠١٦. على الرابط التالي:

https://blogs.worldbank.org/voices/ar/dev4peace/forced-displacement-what-can-development-community-contribute-supporting-displaced-persons-and-host